الأمم المتحدة

A/61/506

الجمعية العامة

Distr.: General
10 October 2006
Arabic
Original: Spanish

الدورة الحادية والستون

البندان ٥٥ (ب) و ٦٧ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

استضافت حكومة المكسيك، بصفتها جهة ميسرة لموضوع الهجرة الدولية في إطار عملية هلسنكي، اجتماعا لعملية هلسنكي بشأن الهجرة الدولية عقد يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه الماضي.

واستهدف الاجتماع تعزيز الحوار بين مختلف العناصر الفاعلة المعنية بظاهرة الهجرة الدولية ومشاركة عملية هلسنكي في المناقشات الدائرة في إطار الأمم المتحدة، ولا سيما الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة عن الهجرة الدولية والتنمية ومتابعته.

ويشرفني أن أحيل إليكم التقرير الختامي للاجتماع المذكور (انظر المرفق)، وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، في إطار البندين ٥٥ (ب) و ٦٧ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) السفير خوان مانويل غوميز **روبليدو**
الممثل الدائم المناوب للمكسيك لدى الأمم المتحدة
المكلف بالتجارة بالنيابة

171006 171006 06-56503 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقرير اجتماع عملية هلسنكي بشأن الهجرة الدولية

مكسيكو سيتي، ٢٥-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦

[الأصل: بالانكليزية والإسبانية]

عقد اجتماع عملية هلسنكي بشأن الهجرة الدولية في مكسيكو سيتي يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وشارك في هذا الاجتماع ممثلو ١٨ دولة و ٧ منظمات دولية و ١٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني وعدد من الخبراء.

وافتتح الاجتماع د. لويس إرنستو ديربز، وزير خارجية المكسيك، والسيدة آن سيبيلاينين، ممثلة الرئاسة المشتركة الفنلندية لعملية هلسنكي بشأن العولمة والديمقراطية.

وكان الهدف الأساسي من الاجتماع هو تحليل مسائل متنوعة في جدول الأعمال المتعلق بالهجرة من أجل المساهمة في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي سيجرى في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وإلى جانب هذا الهدف، ناقش الاجتماع المواضيع الأربعة التي سيتناولها الحوار الرفيع المستوى، في إطار تبادل مثمر للآراء والأفكار والاقتراحات، واعتماد منظور متكامل وشامل لظاهرة الهجرة من أجل: إحراز التقدم في توحيد البرنامج الدولي للهجرة والتنمية الذي ظل يتشكل على مدى العقد الماضي، وطرح أفكار وتحليل اقتراحات تتعلق بأفضل سبل لمواصلة تحليل تلك القضايا في إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف.

وشدد الاجتماع على أنه يفترض أن يفضي الحوار الرفيع المستوى إلى رؤية وثقافة جديدتين عن الهجرة تساعدان على فهم هذه الظاهرة فهما شاملا. ويعتبر ذلك ضروريا للنهوض بالإسهامات الإيجابية التي تنتج عن الهجرة ولتفادي اتباع نهج تجزيئية.

وأكد المشاركون في الاجتماع ضرورة أن تحل الاستراتيجيات والحلول الطويلة الأجل والشاملة محل ردود الفعل القصيرة الأجل. وسعيا إلى تحقيق ذلك، يتعين تجاوز النهج التقليدية التي تقتصر على إدارة الهجرة واعتماد نهج متكاملة بدلا من ذلك تضع في الحسبان أسباب الهجرة ونتائجها، ووضع المهاجر في مركز الصدارة في كل سياسة أو مشروع يتعلق بالهجرة ومراعاة التحديات التي تضعها الهجرة أمام الدول والمهاجرين، في آن واحد.

وأقر المشاركون أن المهاجرين يساهمون مساهمة كبيرة في التبادل الثقافي والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم؛ وأنهم يساهمون مساهمة قيمة وديناميكية في مجتمعات بلدانهم الأصلية وفي الخارج على حد سواء، وستستمر مساهمتهم هذه في المستقبل.

ورأى المشاركون أنه نظرا لأن معظم البلدان هي من بلدان المهجر، فإن التركيز على العوامل المشتركة بينها أكثر من التركيز على العوامل التي تفرق بينها قد تنبثق عنه مجالات يتحقق منها توافق للآراء، وهو ما سيتيح من ثم القيام، في إطار الأمم المتحدة، بتوطيد أسس لمنتدى للحوار المتواصل والتأمل في الجوانب المتعددة لجدول أعمال الهجرة الدولية، باتباع رؤية قائمة على التركيز على الهجرة الدولية بجوانبها المتعددة، مع مراعاة أسبابها ونتائجها في بلدان المنشأ والمهجر والسعي إلى التوصل إلى تفاهم بين الدول قائم على مبادئ التعاون الدولي والمصلحة المشتركة.

وأشير إلى أن بلورة رؤية ديمقراطية وشاملة لظاهرة الهجرة تستلزم، حتى يتسنى تحليلها ومتابعتها على المستوى الدولي، مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل المساعدة على إيجاد حلول للتحديات العالمية التي تضعها الهجرة مع ما تنطوي عليه من آثار اقتصادية وإنمائية واجتماعية ثقافية ذات صلة بمسائل مثل حقوق الإنسان والتعليم والعمالة والإدارة السليمة والصحة والاستثمارات في بلدان المنشأ وبلدان المهجر على حد سواء. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية التي يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بها في تحويل الهجرة الدولية إلى حافز إيجابي للتنمية والتركيز على وضع المهاجرين أنفسهم. وتم التشديد في هذا السياق على أن الميزة النسبية والقيمة المضافة لاجتماع عملية هلسنكي بشأن الهجرة الدولية تكمن في تنوع عناصرها الفاعلة وتعدد رؤاها. ولذلك، اعتبر المشاركون في الاجتماع أن عملية هلسنكي تتمتع بوضع جيد يساعد على أن تسهم إسهاما قيما في الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

المناقشات التي أجريت وفقا لبرنامج الاجتماع

فيما يلي موجز لتلك المناقشات.

المناقشة المواضيعية ١: التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها، وإلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

- تم التأكيد على التزام الدول بضمان احترام كافة حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها بشكل كامل، وفقا للقانون الدولي والصكوك القانونية الدولية.

- وتم التشديد في هذا الصدد على أهمية اتخاذ تدابير من أجل تنفيذ تلك الصكوك تنفيذا فعليا من حيث علاقتها بحقوق المهاجر، وعلى تحقيق عالمية الانضمام إليها. وتم التأكيد بصفة خاصة في هذا السياق على ضرورة زيادة عدد المنضمين إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

- وتم التأكيد على ضرورة ضمان الاحترام التام للحقوق العمالية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وفقا للتشريعات الوطنية والصكوك القانونية الدولية. وتم التأكيد أيضا على أهمية حماية العاملين المهاجرين من الإساءة والاستغلال المتصلين بالعمل، مع إيلاء أهمية خاصة للمهاجرين غير الشرعيين والمهاجرات اعتبارا لقلة مناعتهم. وتم التشديد أيضا على ضرورة إنفاذ قانون العمل بشكل فعال فيما يتعلق بعلاقات العاملين المهاجرين وظروف عملهم، بما في ذلك ما يتصل منها بالأجور وظروف الصحة والسلامة في العمل والحق في حرية تكوين الجمعيات.

- وجرى التشديد أيضا على تنامي الحاجة إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان المكفولة للمهاجرين الذين يجدون أنفسهم في الغالب في أشد حالات الضعف، مثل المهاجرين غير القانونيين والنساء والأطفال. وأشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لمنع انتهاكات حقوق هؤلاء المهاجرين. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات جملة أمور منها تدريب وتوعية المسؤولين الحكوميين، والأفراد المسؤولين عن مراقبة الحدود وأمنها، في مجال حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والأطفال.

- وجرى التأكيد على ضرورة مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص لأن هذه الجرائم قد تعرض للخطر حياة المهاجرين أو تعرضهم للضرر أو الاستعباد أو الاستغلال. وأعرب عن قلق خاص إزاء الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل الذي يتعرض له غالبا ضحايا هذه الجرائم. ووجهت دعوات ملحة لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجرائم باتباع نهج شامل يتضمن اتخاذ تدابير وقائية وتدابير لإنفاذ القانون وخاصة حماية الضحايا.

- وتم التسليم بضرورة التزام الدول بالمعايير الدولية الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان لدى اتخاذ تدابيرها الأمنية الوطنية وتنفيذها. وأشير إلى أنه لا ينبغي تقديم الشواغل المتعلقة بالأمن الوطني والسيادة الوطنية على معايير والتزامات حقوق الإنسان.

- وسُلط الضوء على ضرورة اعتماد تدابير في إطار التعاون الدولي ومبدأ المسؤولية المشتركة لكي تتم الهجرة على النطاق الدولي بالوسائل القانونية ومع المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان المكفولة للمهاجرين.

- وجرى الإقرار بضرورة تعزيز حماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات مثل المهاجرين من الشعوب الأصلية لتفادي تعرضهم للمعاملة التمييزية.

- وجرى تأكيد أهمية ضمان احترام حقوق المهاجرين أثناء العبور، بما في ذلك أثناء عبورهم الحدود وعند وجودهم في نقاط تفتيش المهاجرين.

- وأشير إلى ضرورة العمل، بالتعاون مع المجتمع المدني، على تعزيز التدابير الوطنية والدولية الرامية إلى مكافحة الأعمال العنصرية والتمييزية الموجهة ضد المهاجرين، ولتعزيز التسامح في جميع المجالات.

- وتم التشديد على أهمية نجاح اندماج المهاجرين في المجتمعات التي تستقبلهم، لأن ذلك يعود بالفائدة على المهاجرين وعلى هذه المجتمعات أيضا. ورأى المشاركون أن على الحكومات أن تعتمد تدابير تعزز على نحو فعلي هذا الاندماج عن طريق سياسات معتمدة في مختلف المجالات، ومنها المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية ومجال العمل. وتم أيضا إبراز الدور الأساسي المنوط بالمجتمع المدني في القيام بهذه المهمة.

- وأقر بما لاجتماع شمل أسر المهاجرين من آثار إيجابية وذهب المشاركون من أجل ذلك إلى أن من المهم تسهيل تحقيقه.

- ورأى المشاركون أن من المهم أن تقوم الحكومات بتنظيم حملات إعلامية بالتعاون مع المجتمع المدني لتوضيح ما تنطوي عليه الهجرة من فرص وقيود وحقوق، حتى يتسنى لكل فرد أن يتخذ قرارات مستنيرة.

- ولوحظ أن التنقلات المختلطة للأشخاص على الصعيد الدولي تتطلب اهتماما خاصا من المجتمع الدولي، إذ ينبغي أن تواصل الحكومات التقيد بالتزاماتها بشأن قانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين الدولي لمنح الحماية اللازمة للاجئين وطالبي اللجوء مع ضمان احترام حقوق المهاجرين في الوقت نفسه.

المناقشة المواضيعية ٢: آثار الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- أشير إلى أن الهجرة الدولية تنشأ في الغالب نتيجة رغبة المهاجرين في البحث عن ظروف عيش وفرص تطوير أفضل لأنفسهم ولأسرهم. وسلم الاجتماع أيضا بأنه في حين تواجه الهجرة الدولية اختلافات اقتصادية وديمغرافية بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد (باعتبارها ''عوامل دفع وجذب'')، فإن الهجرة الدولية تعزى أيضا إلى عوامل مختلفة تتجاوز الميدان الاقتصادي.

- واعتبر أن من المهم التمييز بين التنمية والنمو. وحدد المشاركون أسباب الهجرة مثل الفقر وحاجة بلدان المقصد إلى العمال القليلي التكلفة وتخلف النمو في بلدان المنشأ.

- ولوحظ وجود نقص استراتيجي في المعرفة لدى بلدان المنشأ-أي أنها تتعمد غض الطرف عن جميع الأشياء اللازمة للحفاظ على سير البلد أو السماح بها- وجرى التأكيد من جهة أخرى على أهمية فصل الهجرة عن مسألة الأمن الوطني بما يسمح بتركيز النقاش على نهج تكاملي يشدد على التأثير الإيجابي للهجرة.

- وأعيد التأكيد على أن الهجرة وإن كانت ظاهرة تاريخية فقد اكتسب المهاجرون أهمية متزايدة خلال القرن الحادي والعشرين باعتبارهم فاعلين اقتصاديين وأصبحوا بذلك يشكلون قوة يحسب لها حسابها. وعلاوة على ذلك، اعترف بعدم وجود تحليل في مجال وضع السياسات الرامية إلى الاعتناء بالمهاجرين في حالات الكوارث الطبيعية؛ وهذه السياسات ينبغي أن تشمل تدابير تتراوح من الإنذار المبكر إلى الإعمار والإنعاش.

- واعترف بأن للهجرة الدولية آثارا سلبية وإيجابية أيضا على بلدان المنشأ. ومن الانعكاسات الإيجابية الأثر الاقتصادي للتحويلات المالية للمهاجرين والمعارف المكتسبة وتقاسم الخبرات وبناء القدرات. ولاحظ المشاركون أن عودة المهاجرين والهجرة الدائرية تساهمان في تعزيز الفوائد الطويلة الأمد التي تعود على بلدان المنشأ.

- وذكر المشاركون في الاجتماع جملة من الآثار السلبية على بلدان المنشأ منها فقدان أشخاص من ذوي المهارات العالية (''هجرة الأدمغة'')، وهي حالة خطيرة بوجه خاص في مجالات مثل مجال الصحة. ودعا المشاركون إلى إجراء دراسة متعمقة في هذا الصدد، إلى جانب تكثيف التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد بهدف تنفيذ سياسات وبرامج تركز على الاستفادة من الموارد البشرية في بلدان المنشأ. كذلك اقتُرح وضع تدابير تعويضية مثل برامج لدعم العودة- بما في ذلك عودة المهاجرين

المؤقتة والافتراضية (التداول بالفيديو) إلى بلدان المنشأ بهدف تحويل استنزاف الأدمغة إلى اكتساب الأدمغة.

- وأقر المشاركون بأن من الآثار الإيجابية للهجرة الدولية على بلدان المقصد أنها تؤثر تأثيرا إيجابيا على سوق العمل في بلدان المقصد لأن المهاجرين في الغالب يشغلون مجالات مهنية لا يشارك فيها العمال الوطنيون. ويساهم المهاجرون أيضا في النمو الاقتصادي باعتبارهم مستهلكين ودافعي ضرائب. ويساهمون أيضا في سد نقص اليد العاملة بسبب اتساع الهوة بين الأجيال في معظم البلدان المستقبلة. وشدد الاجتماع أيضا على الدور الإيجابي الذي يؤديه المهاجرون في الإثراء الثقافي للمجتمعات.

- وجرى التشديد على ضرورة تنفيذ تدابير تكفل احترام المهاجرين، والتسامح تجاههم واندماجهم في المجتمعات التي تستقبلهم.

- وتبادل المشاركون بعض الخبرات المتصلة بالاهتمام بالحالات الناشئة عن الهجرة وبتعزيز التنمية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الهجرة. وذُكرت بعض التدابير الرامية إلى الاستفادة من تحويلات المهاجرين المالية في مشاريع إنمائية.

- واتفق المشاركون على أهمية تحديد أولويات المبادرات التي لها تأثير إيجابي في تهيئة الظروف التي تصبح الهجرة الدولية في ظلها خيارا لا ضرورة. وأكد المشاركون في هذا الصدد الحاجة إلى إتباع نهج متسق في تناول الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات المتعلقة بالهجرة.

المناقشة المواضيعية ٣: تعزيز بناء الشراكات وبناء القدرات ومشاطرة أفضل الممارسات على جميع المستويات، بما فيها المستويان الثنائي والإقليمي، لمصلحة البلدان والمهاجرين على السواء.

- وتم إبراز النطاق العالمي والطبيعة المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية، ومن ثم ضرورة تناولها باتباع نُهُج متساوقة وتعاونية يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة في بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد، والمنظمات الدولية، إضافة إلى المجتمع الدولي، والمنظمات العمالية والقطاع الخاص.

- ورؤي أن من الأهمية بمكان إنشاء وتقوية آليات لتيسير تبادل المعلومات والمعرفة والتجارب بين مختلف الجهات الفاعلة، وكذلك دعم بناء القدرات بهدف الترويج لاتباع نهج متكامل يشمل وضع سياسات متسقة وموحدة لمعالجة الهجرة الدولية.

- وتم تبادل الخبرات المفيدة بشأن الحوارات الإقليمية والأقاليمية التي يُتَوخى منها القيام بإجراءات مشتركة لتحقيق أقصى قدر من الآثار الإيجابية للهجرة لفائدة جميع أصحاب المصلحة في الأمر ولتقليل آثارها السلبية إلى الحد الأدنى. وتشمل هذه الإجراءات، من بين جملة أمور، تيسير الهجرة عبر القنوات الرسمية؛ وتحقيق مشاركة أوسع للمهاجرين ومجتمعات المهاجرين بصفتهم من عوامل التنمية؛ وتعزيز قدرات التوظيف في بلدان المنشأ.

- وأشير إلى ضرورة القيام بتخطيط أكثر استراتيجية وتقييم نوعي فيما يتصل بتنفيذ سياسات الهجرة. وأشير أيضا إلى أن هذا التقييم يجب أن يتجاوز مجرد الأرقام الإحصائية وأن يشمل جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة.

- ورؤي أن اتباع نهج متكامل في معالجة الهجرة الدولية يجب أن يتضمن المبادئ التالية: '١' وضع المهاجرين، بصفتهم أشخاصا وأصحاب حقوق، في صلب أي سياسة أو برنامج للهجرة؛ '٢' اتباع نهج قائم على الحقوق التي لا لبس فيها بالنسبة لمسألة الهجرة، والتي ستشمل حقوق العمال بصرف النظر عن الوضع القانوني للمهاجرين؛ '٣' الحاجة لتنفيذ خطط أمنية حكومية مع الاحترام التام لحقوق جميع المهاجرين؛ و '٤' اعتماد برامج إنمائية شاملة ترتبط ارتباطا وثيقا بخطط الهجرة على المستويين الوطني والدولي.

- وأُشِير إلى أن مسألة الهجرة الدولية ينبغي أن تعالج بطريقة واضحة وشفافة، مع تفادي النُهُج الجزئية التي تنزع إلى تجاهل جوانب معينة من المسألة أو إلى الإفراط في التركيز عندما يكون ذلك مفيدا لبعض العناصر الفاعلة. وتم التأكيد على أن اعتماد سياسات للهجرة ينبغي أن يأخذ في الحسبان المعالم المحددة لحركات الهجرة وأن ينشئ معايير تولي الاعتبار الواجب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- وأشير إلى الاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية العديدة التي تمت مؤخرا للمساهمة في إنجاح حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى، ومن بينها الاجتماع الإيبيري الأمريكي المعني بالهجرة والتنمية الذي عقد في مدريد بإسبانيا (تموز /يوليه ٢٠٠٦).

- وقام ممثل المغرب، بصفته البلد المضيف للمؤتمر الوزاري الأوروبي الأفريقي المعني بالهجرة والتنمية، المعقود في الرباط، بالمغرب في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وبالإنابة عن فنلندا، الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، بتقديم عرض بشأن إعلان وخطة عمل الرباط، اللذين اعتمدا خلال المؤتمر، وعلق قائلا إن الخطة تضع الأسس لترابط

حقيقي ومبتكر وثابت بين البلدان الأوروبية والبلدان الأفريقية، كما تضع نهجا جديدا يوحد بين الجوانب الإنمائية والأمنية.

- ووزع الوفد الجزائري ''مشروع الموقف الأفريقي المشترك بشأن الهجرة والتنمية''. الذي أُعد خلال ''اجتماع الخبراء المعني بالهجرة والتنمية'' بمدينة الجزائر، الجزائر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦*، الذي يعبر عن الحاجة لنهج متسق وشامل يراعي حقيقة مسائل الهجرة وتوجهاتها، والصلة بين الهجرة والتنمية، إضافة إلى الاستراتيجيات المصممة فيما بين دول المنشأ والمرور العابر والمقصد، بغرض إيجاد حلول دائمة ومتوازنة.

المناقشة المواضيعية ٤: الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك التحويلات.

- وكان هناك اهتمام خاص بالحاجة إلى زيادة الاتساق على المستويين الوطني والدولي في وضع سياسات تركز على معالجة الهجرة الدولية. وتم التأكيد على أن الهجرة تؤثر على معظم مجالات الأنشطة الحكومية، لذا ينبغي وضعها في الاعتبار عند تصميم السياسات العامة عبر نهج متسق ومحدد المبادئ.

- وشُدد أيضا على أنه ينبغي، بصفة خاصة، دمج جوانب حقوق الإنسان المتعلقة بالهجرة الدولية في لب المناقشات وفي صياغة السياسات، بشأن جميع الجوانب الأخرى للمسألة، حيث أن احترام حقوق الإنسان للمهاجرين ليس التزاما أساسيا فحسب، يحتاج لأن يتم التشديد عليه في سياقات مختلفة، ولكن لأن مسائل حقوق الإنسان أيضا تشكل في كثير من الأحيان أساس العوامل التي تحرك الهجرة الدولية.

- وفي هذا الصدد أُبرزت العلاقة المتبادلة الوثيقة بين الهجرة والتنمية مع التشديد على أن اعتبارات حقوق الإنسان هي عنصر ضروري لتحقيق هذا النهج من جميع النواحي.

- وقد لقيت فكرة اعتماد نهج للتنمية المشتركة من أجل التحسين المشترك للظروف الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ والمقصد لفائدة البلدان والمهاجرين على السواء، وبمشاركة المهاجرين ومجتمعات المهاجرين كشركاء في التنمية، عناية واسعة.

* أُقره المؤتمر السابع لقمة رؤوساء دول الاتحاد الأفريقي المعقود في بانجول بغامبيا، في ١ و ٢ تموز يوليه ٢٠٠٦، بوصفه مساهمة أفريقيا في حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى.

- ولُوحظ أنه عند تناول الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية، فإن من اللازم إدماج احتياجات وخصائص النساء والأطفال.

- ولُوحظ أن تحويلات المهاجرين تساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلدان التي تتلقى تلك التحويلات، لا سيما الأسر المعيشية للمهاجرين ومجتمعاتهم المحلية. وتم التأكيد على أنه ينبغي للحكومات والقطاع الخاص مواصلة بذل الجهود من أجل ضمان إرسال التحويلات عبر قنوات آمنة ومنخفضة التكلفة وأن تبحث، إضافة إلى ذلك، عن آليات تسمح لمستلمي التحويلات بأن يستفيدوا منها بدرجة أكبر.

- ورؤي أن عملية هلسنكي يمكن أن تساهم كثيرا في تقدم الحوار بشأن الهجرة الدولية في سياق المنتديات الأخرى المتعددة الأطراف، بما فيها حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية، وذلك بتشجيع حوار مفتوح واعتماد نهج تعاوني تناول هذه المسألة، يتعدد أصحاب المصلحة فيه.

- وجرى التأكيد على الحاجة لضمان متابعة فعالة للمناقشات التي ستتم في الحوار الرفيع المستوى بطريقة مستمرة ومنظمة. وفي هذا الصدد، اعتبر الاقتراح الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء منتدى لهذا الغرض بأنه نهج إيجابي. وأُشير إلى أن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في إيجاد مساحة للمناقشات الجارية بشأن المسألة.

- وتم التأكيد أيضا بأن أي آلية للمتابعة ينبغي أن تنص على تحقيق مشاركة فعالة من قبل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والمجتمع المدني، شاملا العاملين ومنظمات أصحاب العمل. وبالمثل، فقد جرى التأكيد على الحاجة لضمان أن تتسم المتابعة بإجراء حوار مفتوح وشفاف يعالج الهجرة الدولية من خلال نهج متكامل وشامل وذي منحى عملي.